



أثر الحوكمة المؤسسية على ممارسات المحاسبة الإبداعية

دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في السوق السعودي

إعداد

د. أحمد بن محمد العامري

أستاذ المحاسبة المشارك

كلية المجتمع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

ahamri@ksu.edu.sa

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الثاني – الجزء الثاني - يوليو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

العامري، أحمد بن محمد (٢٠٢٣). أثر الحوكمة المؤسسية على ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في السوق السعودي. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢)، ١٤٣١-١٤٥٩.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

أثر الحوكمة المؤسسية على ممارسات المحاسبة الإبداعية

دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في السوق السعودي

د. أحمد بن محمد العامري

المخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن أثر الحوكمة المؤسسية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في السوق المالي السعودي. ولتحقيق ذلك، تم استخدام نموذج مؤشر التلاعب لـ (Beneish, 1999) لتحديد ممارسات المحاسبة الإبداعية لدى عينة من (١٠٠) شركة مدرجة في السوق المالي السعودي، كما تم تطبيق مؤشر الحوكمة المؤسسية لقياس درجة تطبيق الحوكمة من قبل هذه الشركات. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن (٣٦) من أصل (١٠٠) شركة تمارس المحاسبة الإبداعية وفقاً للنموذج المستخدم، كما أن (٤٨) من هذه الشركات المبحوثة لديها مؤشر حوكمة يزيد عن (٨٠٪). كما بينت النتائج أن بأن هناك أثر عكسي دال إحصائياً لمستوى تبني الشركات المبحوثة للحوكمة المؤسسية على درجة ممارستها للمحاسبة الإبداعية؛ فكلما كان مستوى تبني الحوكمة المؤسسية أعلى كلما أثر ذلك على الحد من ممارسة الشركات للمحاسبة الإبداعية من خلال التلاعب بالبيانات المالية. وقد جاء حجم مجلس الإدارة الأعلى تأثيراً في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، تلاه متغير استقلالية مجلس الإدارة، ومن ثم متغير ملكية الإدارة، وأخيراً متغير الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي. وفي ضوء هذه النتائج تم إيراد مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال بعض آليات الحوكمة المؤسسية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الإبداعية، الحوكمة المؤسسية، الشركات المساهمة، السعودية.

المقدمة:

يمثل الإبداع الخط الأحمر في تطور حقل المحاسبة، حيث يمكن تناوله من منظورين مختلفين. حيث يمثل المنظور الأول الجانب الإيجابي لهذا الحقل ومصدر التطور فيه وذلك في ظل تعقيدات عالم الأعمال وتحدياته المعاصرة؛ أما المنظور الثاني فإنه يمثل الجانب الرمادي للإبداع في حقل المحاسبة وذلك في ضوء ما ولده عالم الأعمال نفسه من منافسة على صعيد الثروات التي أدت لاحقاً إلى تطور دوافع وأهداف واستراتيجيات متنوعة ومتعددة لتحقيق منافع للشركات من خلال استغلال الجانب المحاسبي فيها.

وبشكل عام، تعتبر القوائم المالية مرآة أعمال جميع الشركات؛ فهي الوسيلة التي يتم من خلالها إيصال المعلومات المتعلقة بالمركز المالي ونجاح الأعمال للشركات إلى مجموعات المصالح الخارجية، والتي بدورها تتخذ قرارات مختلفة بناءً على هذه المعلومات. ومن أجل التمكن من اتخاذ القرارات الصحيحة من قبل هذه المجموعات، فلا بد أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية للشركات دقيقة وذات موثوقية عالية. ومع ذلك، تلجأ بعض الشركات في الوقت الحاضر وبشكل متزايد إلى "تهيء" القوائم

المالية من أجل تقديم صورة تجارية أكثر جاذبية، وجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين، وهذا هو السبب وراء ظهور مفهوم المحاسبة الإبداعية والممارسات الدالة عليه (Gupta & Kumar, 2020). وتشير المحاسبة الإبداعية إلى استخدام المعرفة المحاسبية كأداة للتأثير على البيانات المالية المفصح عنها، مع المحافظة على القواعد والمعايير المحاسبية، بحيث تعكس هذه البيانات ما تريد إدارة الشركة إخبار أصحاب المصلحة به بدلاً من إظهار الأداء الفعلي أو الموقع المالي الحقيقي للشركة (Adamikova & Sedlakova, 2021). من جهة أخرى، يرى Cugova & Cug (2020) أن ظاهرة المحاسبة الإبداعية تمثل تغيير للواقع الاقتصادي للشركة من خلال استخدام مجموعة من الأساليب والخيارات المحاسبية مع وجود نقص بالقيود الحكومية التي تسمح بها القواعد القانونية المتاحة. وعليه، فالمحاسبة الإبداعية بمثابة أداة تدعم إدارة الشركة في تعزيز ودعم صورة الشركة بالتوازي مع دعم المصالح الذاتية للإدارة من خلال الاستفادة من المرونة التي توفرها المعايير والمبادئ المحاسبية (Ismael, 2017). ومن هنا، فإنه يمكن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بطريقة غير مقبولة من قبل الشركات في إعداد القوائم المالية في سبيل تلبية احتياجات الإدارة وتطلعاتها فيما يتعلق بأداء الشركة، وهذا بدوره يؤدي إلى تضليل البيانات المالية وإظهارها على نحو يفوق الواقع الحقيقي لأداء الشركة.

وتعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من أكثر الظواهر انتشاراً، خاصة في الدول النامية، والتي أصبحت عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية، وذلك بعد كل الانهيارات والفضائح الكبيرة التي عصفت بالشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم والمدرجة في الأسواق المالية. ولقد أدى هذا كله إلى افتقار المستثمرين والدائنين إلى الثقة في المعلومات التي كشفت عنها إدارة هذه الشركات، وتلا ذلك مطالب عالية لإعداد إطار عمل يمكن أن يحمي بشكل فعال مستخدمي المعلومات المالية المبلغ عنها. فانهيار العديد من الشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم مثل Enron و WorldCom و Arthur Anderson أثرت سلباً على السوق المالية الأمريكية؛ مما أدى إلى ولادة قانون Sarbanes-Oxley Act في العام ٢٠٠٢، والذي أصبح إطاراً لجميع الشركات الأمريكية المدرجة في بورصة الأوراق المالية في الأسواق المالية لاتباع إجراءات معينة للحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية (Driel, 2018). ومن جهته، فقد أكد Wokukwu (2015) على الحاجة إلى ضرورة الالتزام الصارم للمحاسبين بقواعد الممارسة المهنية وإلى مزيد من التدقيق في عمل المحاسبين من داخل المهنة ومن خارجها للحد من ظاهرة المحاسبة الإبداعية. فعلى سبيل المثال، يمكن للمحاسب - بناءً على رغبة الإدارة - التلاعب في عملية إعداد التقارير المالية من خلال أساليب تلبس الصورة المالية للشركة من أجل تعظيم المكافآت المالية.

من جهة أخرى، تعتبر الحوكمة المؤسسية أو ما يسمى حوكمة الشركات إحدى الأدوات الهامة على صعيد تحقيق الأمان المالي للشركات، حيث تساعد الحوكمة الجيدة للشركات على بناء بيئة من الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتعزيز الاستثمار طويل الأجل والاستقرار المالي ونزاهة الأعمال، وبالتالي دعم نمو أقوى ومجتمعات أكثر شمولاً (Paniagua et al., 2020). ولقد انتشر مفهوم الحوكمة المؤسسية من أجل السيطرة على المخالفات وعدم الامتثال للقوانين والأنظمة لتأمين حقوق الأطراف المختلفة للشركات. ولقد لفت الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات من قبل الباحثين الانتباه إلى آلياتها للحد من الصراع

بين الإدارة والمساهمين وذلك في ضوء نظرية الوكالة، وعليه أصبحت حوكمة الشركات قضية مهمة في بيئة الأعمال المعاصرة التي تسعى إلى تجنب مخاطر التخلف عن السداد وال فشل المالي؛ حيث توفر حوكمة الشركات معايير أداء مناسبة للكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية في إعداد التقارير المالية وكشف حالات الفساد وسوء الإدارة، وبما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في الأسواق المالية واستقرارها (Olojede & Erin, 2021).

مشكلة الدراسة:

تبلور مفهوم الحوكمة المؤسسية والممارسات الدالة عليه في إطار المنافسة الحادة التي واجهتها الشركات الأمريكية من قبل منافسيها اليابانيين في الثمانينيات من القرن الماضي، وكذلك بسبب حالات الإفلاس للشركات العالمية الكبرى التي حدثت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كنتيجة للأزمات المالية العالمية. وعليه، ظهرت الحاجة الملحة لإيجاد إطار قانوني ينظم العلاقة بين إدارة أي شركة مع مساهمها لتجنب الخلافات والصراعات بين هذين الطرفين. وفي إطار أن ممارسة المحاسبة الإبداعية لها تأثير كبير على التقارير المالية ومصداقيتها من خلال تقديم نتائج مضللة تصب في مصلحة إدارة الشركات وليس في مصلحة المساهمين، كان لا بد من البحث عن أدوات للحد منها. وعليه، دأب الباحثون في البيئة الغربية للكشف عن دور الحوكمة المؤسسية في الحد من مظاهر وممارسات المحاسبة الإبداعية في أروقة الشركات المعاصرة باستخدام نماذج معتمدة في قياس متغيري الحوكمة المؤسسية والمحاسبة الإبداعية. أما في البيئة العربية ومنها السعودية، فقد جاءت المساهمات البحثية محدودة جداً في هذا السياق وباستخدام مقاييس التقرير الذاتي Self-report scales، دونما السعي لاستخدام نماذج قياس أكثر دقة وموثوقية كما هو ممارس في البيئة البحثية الغربية. وهذا بدوره قد يسهم في تكوين فجوة بحثية في هذا الإطار، تسعى الدراسة الحالية إلى سده من خلال استخدام النماذج المعتمدة غربياً من الناحية البحثية. وعليه، يمكن تلخيص مشكلة هذه الدراسة في التساؤل التالي: "ما أثر الحوكمة المؤسسية للشركات المساهمة السعودية في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية؟"

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكلٍ عام إلى الكشف عن الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية بالتركيز على حوكمة الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية. وينقسم هذا الهدف إلى مجموعة من الأهداف الفرعية وعلى النحو الآتي:

- ١- التعرف على مستوى ممارسة الشركات المساهمة السعودية للمحاسبة الإبداعية وفقاً لنماذج القياس المعتمدة غربياً من الناحية البحثية.
- ٢- التعرف على درجة الحوكمة المؤسسية للشركات المساهمة السعودية وفقاً لنماذج القياس المعتمدة غربياً من الناحية البحثية.
- ٣- تحديد أثر الحوكمة المؤسسية على ممارسة المحاسبة الإبداعية في واقع الشركات المساهمة السعودية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من التوجهات الجديدة في المحاسبة نحو تطبيق الحوكمة المؤسسية لصالحها في تنفيذ المبادئ والمعايير المحاسبية، وتحقيق الإفصاح والشفافية، والاحتفاظ بحقوق المساهمين، وضمان مصداقية التقارير المالية، وتحسين أداء إدارة الشركات؛ بهدف دفع التنمية الاقتصادية قدماً. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن أثر الحوكمة في تقليل ومنع ممارسة المحاسبة الإبداعية التي تؤثر على التقارير المالية لإعطاء نتائج مضللة للمساهمين والدائنين والحكومة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون نتائج هذه الدراسة التي تعتبر من أولى الدراسات في واقع البيئة السعودية في حدود علم الباحث- مهمة لجميع الجهات الرسمية وغير الرسمية المهتمة بتمكين تطبيق حوكمة الشركات في الدول النامية بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. كما تسهم الدراسة الحالية في توجيه أنظار المساهمين والجهات المهتمة على حدٍ سواء بأهمية الحوكمة المؤسسية الجيدة ودورها في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية، خاصة في ظل توجهات المملكة حديثاً نحو إصلاحات الحوكمة المؤسسية في واقع بيئة الأعمال، وكذلك توجه السوق المالي السعودي إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

المحاسبة الإبداعية Creative Accounting

تعرف المحاسبة الإبداعية على أنها "استغلال الثغرات في القواعد والتشريعات المالية من أجل الحصول على ميزة أو تقديم الأرقام المالية بشكل مضلل ومواتي للمصالح الذاتية" (Oxford University Press, 2020). وبموجب هذا التعريف، فإن ممارسة المحاسبة الإبداعية تعتمد على الاستفادة من الثغرات والمرونة في المعايير المحاسبية لقياس الحسابات وتقديم البيانات المالية بشكل لا يمثل رؤية حقيقية وعادلة لنتائج الأعمال، وذلك بغية خدمة مصالح مُعدي هذه البيانات وليس مستخدميها (Jones, 2012). ويشير (Bhasin 2016) إلى أن المحاسبة الإبداعية عبارة عن ممارسات تلاعب تحول الأرقام المحاسبية ممان هي عليه في الواقع إلى ما يرغب فيه مُعدي التقارير المالية، وذلك من خلال الاستفادة من الثغرات والمرونة في مبادئ ومعايير المحاسبة ومن خلال تجاهل بعضاً من هذه المبادئ والمعايير أو كلاً منها. حيث أن مرونة المبادئ والمعايير المحاسبية تسمح للمديرين بتقديم وعرض البيانات المالية بشكل أكثر جدوى، بالرغم من تأكيد هذه المبادئ والمعايير بالحفاظ على الجوهر على حساب مبدأ الشكل. بالإضافة إلى ذلك، كانت المرونة في معايير المحاسبة ضرورية للسماح بإعداد التقارير المالية لمواكبة ابتكارات الأعمال، مع التأكيد على عدم استخدام تلك المرونة للتلاعب بالنتائج وتقديم تقارير مالية ليست حقيقية أو عادلة للشركات، حيث يؤكد الإطار المفاهيمي للمحاسبة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) The International Accounting Standards Board على أهمية مبدأ "الجوهر أكثر من الشكل" للإبلاغ عن بيانات مالية حقيقية وعادلة، وبالتالي الحد من السلوك الانتهازي للشركات من خلال ممارسات المحاسبة الإبداعية (IASB, 2018). وتشير الدروس المستفادة من الشركات المنهارة، كشركة Enron، إلى أنها قدمت بياناتها المالية مع التركيز على الشكل القانوني للمعاملات

التجارية كالتمويل خارج الميزانية العمومية، والإقرار بالإيرادات، والتأجير والإفصاح، بدلاً من تقديم بياناتها المالية الحقيقية. وبالتالي، قيامها بممارسات محاسبية انحرفت عن مبدأ المحاسبة القائم على "الجوهر الاقتصادي على حساب الشكل القانوني" لعرض البيانات المالية التي تضلل المستخدمين وتخدم مصالح المعدّين (آل طه وآخرون، ٢٠١٨). وعليه، يمكن القول بأن المحاسبة الإبداعية عبارة عن ممارسة مخططة تجريها إدارة الشركة بهدف تغيير طريقة عرض التقارير المالية بطريقة مضللة باستخدام طرق محاسبية مختلفة من خلال استغلال الثغرات والمرونة في المبادئ والمعايير المحاسبية أو عن طريق تعمد إساءة تطبيق هذه المبادئ والمعايير للحصول على منافع شخصية مواتية.

من جهة أخرى، فإن للمحاسبة الإبداعية أشكال مختلفة بناءً على دوافع مُعدي البيانات المالية. وقد خلص الباحثون إلى وجود ثلاثة أنواع من إدارة الأرباح Earnings Management وهي: (١) إدارة الأرباح التي تتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً كهيكلية عقود الإيجار للسماح للمؤجرين باستخدام معالجة التأجير الرأسمالي والاعتراف بالهامش الإجمالي عند بداية عقد الإيجار؛ (٢) إدارة الأرباح التي يصعب تمييزها عن مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً كالمبالغة أو التقليل من احتياطات الديون المعدومة؛ (٣) إدارة الأرباح التي لا تتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً كإساءة تطبيق قواعد التعرف على الإيرادات عن قصد (Graham & Moore, 2018). كما يمكن إجراء المحاسبة الإبداعية "خارج المتطلبات التنظيمية" التي تتكون من عمليات التلاعب الاحتمالية أو يمكن إجراؤها "ضمن المتطلبات التنظيمية" التي تتضمن التلاعب بالربحية والرافعة المالية (Wokukwu, 2015). وتشمل عمليات التلاعب بالربحية أيضاً ما يسمى بتزيين النوافذ Window dressing بما في ذلك كلاً من "تمهيد الدخل" Income smoothing و"محاسبة الاستثمار الكبير" Big bath accounting (Jones, 2012). وعلى الرغم من الخلاف بين الباحثين والكتاب حول مفهوم تمهيد الدخل من حيث صياغته، لكنهم يتفقون على محتواه؛ حيث تفضل معظم الشركات أن تكون أرباحها مستقرة على مر السنين. وعادةً، يتم تعريف "تمهيد الدخل" على أنه تسوية للدخل المعلن عنه من قبل الشركات من أجل الوصول إلى المستوى المطلوب، والذي يُعبر عن رغبة الإدارة في تقليص الانحرافات غير الملائمة في الدخل إلى المستوى المسموح به بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وجعله أكثر استقراراً على مر السنين. ومن الأمثلة على هذه الممارسة الخادعة الاعتراف المبكر بإيرادات الشركة أو تسجيل إيرادات كاذبة وغير حقيقية كنتاج لأعمال الشركة (Doan et al., 2020). في حين فإن ممارسة ومحاسبة الاستثمار الكبير تؤكد على تقليل تقديرات أرباح الشركة في فترة محددة والمبالغة في الخسائر من أجل التخلص من الخسائر المتراكمة خلال العام دفعة واحدة لضمان تحسين الأرباح في العام المقبل (Ghorbani et al., 2020).

وفي مراجعة حديثة أجراها Abed et al. (2022) لعدد من الدراسات السابقة من العام ٢٠١٥ إلى العام ٢٠٢٠ لتحديد أبرز الدوافع الكامنة وراء ممارسة الشركات للمحاسبة الإبداعية، تبين أن أهم هذه الدوافع يكمن في: (١) الإبلاغ عن انخفاض في الدخل سعياً لخفض الضرائب المترتبة على الشركة؛ (٢) تمكين أداء الشركة من الظهور بشكل أفضل في المستقبل من خلال مضاعفة الخسارة المُبلغ عنها لتحقيق خسارة سيئة في ذلك العام؛ (٣) تقديم نظرة إيجابية للتوقعات وتقييم الأوراق المالية وتقليل المخاطر للمحللين

في معاملات سوق رأس المال المتوقعة والحفاظ على أداء الشركة في توقعات المحللين؛ (٣) التلاعب بالأرباح لمطابقة الدخل المصرح به مع توقعات الأرباح لصرف الانتباه عن الأخبار السيئة للشركة من خلال تعزيز قيمة أرباحها؛ (٤) جعل الشركة تواجه مخاطر أقل وتحقيق المزيد من الفوائد في جانب جمع الأموال وعروض الاستحواذ، وكذلك منع الاستحواذ من قبل شركة أخرى؛ (٥) الحفاظ على سعر السهم أو الترويج له وتحقيق نمواً جيداً في الأرباح .

وفي البيئة السعودية، أظهرت دراسة القرني (٢٠١٠) أن دافع الحصول على المنافع الإدارية والتهرب الضريبي والذكوي كانت من أهم دوافع الشركات المساهمة السعودية لممارسة المحاسبة الإبداعية وبشكل يتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دولياً. أما دراسة باعاجية وخليفة (٢٠١٥)، فقد أظهرت أن الحفاظ على مستوى أسعار الأسهم في سوق المال بالتوازي مع تحقيق منافع ذاتية للإدارة مثلت أبرز دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية من قبل الشركات المساهمة في السعودية. كما أظهرت دراسة مسعود وآخرون (٢٠١٧) أن أسعار الأسهم تحفز الشركات المساهمة السعودية على ممارسة المحاسبة الإبداعية.

ومن جهة أخرى، تحفز العديد من أنواع الحقوق والالتزامات والقيود التعاقدية المستندة إلى القيم المالية المصرح بها في حسابات الشركة ممارسة المحاسبة الإبداعية، كما قد يكون نظام الحوافز دافعاً مهماً لممارسة المحاسبة الإبداعية؛ فقد يشجع هذا النظام إدارة الشركات على تحقيق مصالح المالكين بأقصى قيمة، وخاصةً عندما ترتبط الحوافز والمكافآت بتحقيق مستويات معينة من الأداء، فقد يستخدم بعض المديرين المحاسبة الإبداعية لتحسين الأرباح، خاصةً عندما تكون هذه الحوافز مرتبطة بتلك الأرباح (Cardoso et al., 2018).

ولا تزال مسألة ما إذا كانت ممارسات المحاسبة الإبداعية قانونية وأخلاقية مثيرة للجدل بين الباحثين والمنظرين. فوفقاً (Jones (2012)، فإن هذه الممارسات "غير قانونية" طالما أن المديرين يستخدمون "الثغرات بشكل خلاق" ضمن المبادئ والمعايير المحاسبية الحالية. ومع ذلك، فعندما يخرج المديرين عن الإطار التنظيمي و/ أو يهملون المعايير والقواعد المحاسبية، فإنهم يصبحون غير قانونيين وينغمسون في التقارير المالية الاحتيالية. ويعتبر (Jones (2012) ممارسات المحاسبة الإبداعية مختلفة عن محاسبة الاحتيال، طالما أنها تتوافق مع المعايير والقواعد المحاسبية، في حين تتجاهل محاسبة الاحتيال القواعد والمعايير المحاسبية. أما (Bhasin (2016، فيرى أن المحاسبة الإبداعية غير قانونية وغير أخلاقية بغض النظر عن الالتزام بمبادئ ومعايير المحاسبة أم لا؛ كون المحاسبة الإبداعية تتحرف عما تنوي هذه المبادئ والمعايير تحقيقه من عرض بيانات مالية حقيقية وعادلة.

الحوكمة المؤسسية Corporate Governance

تمثل الحوكمة المؤسسية نظاماً من القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركة والتحكم فيها بشكل يضمن موازنة مصالح العديد من أصحاب المصلحة في الشركة كالمساهمين والمدراء التنفيذيين في الإدارة العليا والعلماء والموردين والممولين والحكومة والمجتمع (Yang et al.,

(2021). ونظراً لأن الحوكمة المؤسسية توفر إطاراً لتحقيق أهداف الشركة، فإنها تشمل عملياً كل مجال من مجالات الإدارة، بدءاً من خطط العمل والضوابط الداخلية إلى قياس الأداء والإفصاح عن أداء الشركات. وعادةً، تسعى معظم الشركات إلى الحصول على حوكمة مؤسسية استثنائية لها، فبالنسبة للعديد من المساهمين، لا يكفي أن تكون الشركة مربحة فقط، بل يجب أن تظهر المواطنة الصالحة من خلال الوعي البيئي والسلوك الأخلاقي وممارسات الحوكمة المؤسسية السليمة. ومن فوائد الحوكمة المؤسسية، يمكن إيراد الآتي (Dandapani & Shahrokhi, 2022):

- تخلق الحوكمة الجيدة للشركات قواعد وضوابط شفافة، وتوفر التوجيه للقيادة، وتحقق توافق بين مصالح المساهمين والمديرين والإدارة والموظفين.
- تساعد الحوكمة الجيدة على بناء الثقة مع المستثمرين والمجتمع والمسؤولين الحكوميين.
- يمكن أن توفر الحوكمة للمستثمرين وأصحاب المصلحة فكرة واضحة عن اتجاه الشركة ونزاهة أعمالها.
- تعزز الحوكمة الجدوى المالية للشركات على المدى الطويل، والفرص، وكذلك العوائد.
- يمكن أن تسهل الحوكمة زيادة رأس المال.
- يمكن أن تترجم الحوكمة الجيدة للشركات ارتفاعاً في أسعار أسهمها.
- يمكن أن تقلل الحوكمة من احتمالية الخسارة المالية والهدر والمخاطر والفساد.
- تعتبر الحوكمة خطة للمرونة والنجاح على المدى الطويل للشركات.

وفي سياق الحوكمة المؤسسية، يعتبر مجلس الإدارة هو صاحب المصلحة المباشر الأساسي الذي يؤثر على حوكمة الشركات، حيث يتم انتخاب أعضاء هذا المجلس من قبل المساهمين أو يتم تعيينهم من قبل أعضاء مجلس الإدارة الآخرين يمثلون مساهمي الشركة. ويكلف مجلس الإدارة باتخاذ قرارات مهمة، مثل تعيينات مسؤولي الشركة، والتعويضات التنفيذية، وسياسة توزيع الأرباح. وفي بعض الحالات، تمتد التزامات مجلس الإدارة إلى ما هو أبعد من التحسين المالي، كما هو الحال عندما تدعو قرارات المساهمين إلى إعطاء الأولوية لبعض الاهتمامات الاجتماعية أو البيئية (Samanta, 2020). وغالباً ما تتكون مجالس الإدارة من الأعضاء الداخليين والأعضاء المستقلين، حيث يشكل الأعضاء الداخليين كبار المساهمين والمؤسسين والمديرين التنفيذيين، أما الأعضاء المستقلون فيتم اختيارهم لخبرتهم في إدارة أو توجيه الشركات الكبيرة الأخرى. ويعتبر الأعضاء المستقلون مهمون على صعيد الحوكمة؛ كونهم يقللون من تركيز السلطة، ويساعدون في مواءمة مصالح المساهمين مع مصالح الأعضاء الداخليين (Girau et al., 2022). ومن جهة أخرى، يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن سياسات الحوكمة المؤسسية تتضمن إستراتيجية الشركة، وإدارة المخاطر، والمساءلة والشفافية، والممارسات التجارية الأخلاقية (Dandapani & Shahrokhi, 2022). وعليه، يجب أن يتكون مجلس الإدارة من مجموعة متنوعة من الأفراد، بما في ذلك أولئك الذين لديهم المهارات والمعرفة للأعمال التجارية وأولئك الذين يمكنهم تقديم منظور جديد من خارج الشركة والصناعة.

وفي سياق مبادئ الحوكمة المؤسسية، هناك العديد من هذه المبادئ، إلا أكثرها شهرةً تشمل ما يلي (Akyol, 2020):

- ١- **الإنصاف:** يجب على مجلس الإدارة أن يعامل المساهمين والموظفين والموردين والمجتمعات بشكل عادل وعلى قدمٍ من المساواة.
- ٢- **الشفافية:** يجب أن يقدم مجلس الإدارة معلومات دقيقة وواضحة وفي الوقت المناسب حول العديد من أمور الشركة كالأداء المالي وتضارب المصالح والمخاطر للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.
- ٣- **إدارة المخاطر:** يجب على مجلس الإدارة وإدارة الشركة تحديد المخاطر بجميع أنواعها، وتحديد أفضل السبل للسيطرة عليها. كما يجب عليهم العمل على تلك القضايا وإدارتها بشكلٍ فعال، مع ضرورة إبلاغ جميع الأطراف ذات الصلة بوجود المخاطر وحالتها.
- ٤- **المسؤولية:** يعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإشراف على شؤون الشركة وأنشطة الإدارة، وأن يعمل في مصلحة الشركة ومستثمريها. وعليه يجب أن يكون على دراية بالأداء الناجح والمستمر للشركة ودعمه، كما ويعتبر تعيين الرئيس التنفيذي للشركة جزءاً من مسؤوليته.
- ٥- **المسألة:** يجب أن يشرح ويوضح مجلس الإدارة الغرض من أنشطة الشركة ونتائج سلوكها؛ فهو وقيادة الشركة مسؤولون عن تقييم قدرة الشركة وإمكاناتها وأدائها، مع نقل القضايا ذات الأهمية للمساهمين.

كما وتلعب الحوكمة المؤسسية مجموعة هامة من الوظائف ومن أبرزها ما يلي (Tricker, 2019; Solomon, 2020):

- **وظيفة الإشراف:** وتُمنح لمجلس الإدارة مع واجب ائتماني للإشراف على مواءمة الوظيفة الإدارية مع المصالح المثلى للشركة ومساهمتها.
- **الوظيفة الإدارية:** تُمنح الإدارة سلطة إدارة الشركة وإدارة مواردها وعملياتها.
- **وظيفة المراجعة الخارجية:** يبدي المدققون الخارجيون رأياً مفاده أن البيانات المالية تم تمثيلها بشكل حقيقي وعادل، من جميع النواحي الجوهرية، وتعكس المركز المالي للشركة ونتائج العمليات وفقاً لمعايير ومبادئ المحاسبة.
- **وظيفة التدقيق الداخلي:** توفر هذه الوظيفة خدمات التأكيد والاستشارات للشركة في مجالات الكفاءة التشغيلية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والتقارير المالية وعمليات الحوكمة.
- **وظيفة الامتثال:** تتكون هذه الوظيفة من مجموعة من القوانين واللوائح والقواعد والمعايير وأفضل الممارسات التي طورها المشرعون على مستوى الدولة والهيئات التنظيمية وهيئات وضع المعايير والمنظمات المهنية لإنشاء إطار امتثال للشركات العامة يمكن من خلاله تعمل وتحقق أهدافها.

- وظيفة الاستشارات القانونية والمالية: تقدم هذه الوظيفة المشورة القانونية وتساعد الشركة ومديرها ومسؤوليها وموظفيها في الامتثال للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها والالتزامات القانونية والواجبات الائتمانية الأخرى.

- **وظيفة المراقبة:** يمارس هذه الوظيفة المساهمون، ولا سيما المساهمون المؤسسيون، الذين يتمتعون بصلاحيات انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وإذا لزم الأمر، عزل أعضاء مجلس الإدارة.

وفي المملكة العربية السعودية، تضمنت آليات حوكمة الشركات القواعد والمعايير الأساسية مثل حقوق المساهمين، والإفصاح، والشفافية، وتكوين مجلس الإدارة، والتي تنظم إدارة الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي السعودي، وهذا بدوره يضمن الامتثال لأفضل الممارسات التي تحمي حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة. لقد تم إنشاء حوكمة الشركات من قبل مجلس هيئة السوق المالية في عام ٢٠٠٦ وتم تعديلها في عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٣ من أجل تنظيم وتطوير سوق رأس المال السعودي وزيادة مصداقية وشفافية التقارير المالية. وعلى الرغم من أن معظم مدونة حوكمة الشركات كانت إرشادات ولم تصبح لائحة إلزامية حتى بداية عام ٢٠١٠، إلا أن الشركات السعودية المدرجة كانت مطالبة بالإفصاح في التقرير السنوي عن الأحكام التي تم تنفيذها وتلك التي لم يتم تنفيذها وكذلك شرح أسباب عدم الامتثال. وتشتمل المدونة على خمسة أجزاء رئيسية، ويحتوي الجزء الأول على أحكام أولية مع شرح وتعريف بعض المصطلحات المرتبطة بالتنظيم مثل "العضو المستقل" و"العضو غير التنفيذي" و"المساهمين". أما الجزء الثاني، فيسلط الضوء على حقوق المساهمين والجمعية العمومية، في حين يكشف الجزء الثالث عن الإفصاح والشفافية المتعلقة بسياسة الشركة كتقرير مجلس الإدارة. وعرض الجزء الرابع مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، أما الجزء الأخير فيشمل آليات النشر والتنفيذ (لائحة حوكمة الشركات، ٢٠٢٣).

وعليه، يمكننا القول بأن الحوكمة المؤسسية هي مفهوم واسع يتكون من مجموعة من الآليات الخارجية والداخلية المصممة لمواءمة مصالح الإدارة مع مصالح المساهمين ولضمان الامتثال للقوانين والقواعد والمعايير المعمول بها، حيث تلعب الحوكمة المؤسسية دوراً مهماً في تحسين ثقة المستثمرين في التقارير المالية وأسواق رأس المال من خلال التركيز على هيكل الملكية، والنظام القانوني، وأسواق رأس المال.

دور الحوكمة المؤسسية في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية:

يتم التعامل مع كلا المفهومين (الحوكمة المؤسسية والمحاسبة الإبداعية) في الأدبيات على نطاق واسع مع وجود اختلاف يتعلق بتصوير كل منهما، فبينما يتم التعامل مع المفهوم الأول وقبوله على أنه له تعريف عام، يعتبر الأخير مثيراً للجدل من حيث التعريف والقبول.

وفي سياق نظرية الوكالة، تعتبر الشركة كياناً قانونياً يعمل كمحور لعملية معقدة تتميز بسمات متضاربة لأهداف الأفراد، حيث ترتبط النزاعات بتقاسم الموارد الاقتصادية وانعدام الثقة، وتعتبر هذه النزاعات بين المساهمين والمديرين في الأدبيات هي أصل المحاسبة الإبداعية (Olojede and Erin, 2021). وقد تم مناقشة موضوعي الحوكمة المؤسسية وممارسات المحاسبة الإبداعية في الأدبيات في

سياق الطلب الداخلي على السلوك التلاعبي الذي ينبع من القيمة التعاقدية لإدارة الأرباح في علاقات الوكالة بين المساهمين والمديرين. من جهة أخرى، وهذا التضارب الخاص بالمصالح والمتأصل في علاقات الوكالة، يكون محدوداً في بعض الأحيان بسبب أن المساهمين يغفلون ويقبلون السلوك التلاعبي المتعمد بالحسابات والتي تصبح بهذه الطريقة "ملحقات غير مقصودة للتلاعب" كون هذا الجزء من التلاعب بالحسابات يعود بالفائدة عليهم (Vladu & Matis, 2010).

وترتبط أهمية دراسات الحوكمة المؤسسية في مجال المحاسبة الإبداعية بجميع أشكالها بالاتجاه العام المحدد في الأدبيات والذي ينص على "أن الحوكمة الرديئة تحفز أو تحافظ على سلوك التلاعب المحاسبي" (Abbadi, 2016: 55). كما يتم النظر في مناقشات هذه الدراسات إلى حقيقة مفادها أن الحوكمة الرديئة تؤدي إلى حزم تعويضات متضخمة تدفع الرؤساء التنفيذيين إلى التصرف بطريقة تلاعبية. ومن ناحية أخرى، تناولت الدراسات الحديثة مشكلة الحوكمة الرديئة في المقام الأول مع نطاق تحديد الملامح التي تساهم في هذه الحالة، ووثقت هذه الدراسات في ضوء المراجعة التي قام بها كل من (Strakova & Zvarikova, 2021) أن السببية لهذا المسار تتمثل في إدارة الأرباح وتمتد إلى التلاعب بالحسابات. حيث أظهرت هذه المراجعة أن ممارسات المحاسبة الإبداعية، والحوكمة الرديئة، والإطار المؤسسي الضعيف في التنظيم والامتثال وإنفاذ المعايير والقواعد ذات الصلة مسؤولة بشكل كبير عن إخفاقات الشركات الكبرى في جميع أنحاء العالم التي حدثت في العقد الماضي.

وفي هذا السياق، تبقى الأرباح المعلنة متغيراً رئيسياً عند تحليل البيانات المالية، فالفضائح الأخيرة لبعض الشركات تسلط الضوء على الخطر الذي يمكن أن تشكله إدارة الأرباح على تحقيق فائدة في القرارات ذات الصلة بالتقارير المالية لهذه الشركات. حيث أن هناك أدلة مثبتة على أن مجلس الإدارة والمديرين يشاركون عادةً في ممارسات المحاسبة الإبداعية. فعلى سبيل المثال، أفاد البنك الدولي في تقريره عن مراعاة المعايير والقواعد (ROSC) أن العديد من البنوك استفادت من الثغرات الموجودة في المعايير المحاسبية، وضعف القدرات التنظيمية وآليات الإنفاذ الضعيفة، مما أدى إلى التلاعب بالأرباح وجعل ميزانياتهم متضخمة إلى حد ما (World Bank, 2011). وذهب البنك الدولي في تقريره إلى أبعد من ذلك ليعزو الأزمة في قطاع الصناعة المصرفية في العام ٢٠٠٩ إلى أوجه القصور في التقارير المالية والتدقيق المحاسبي؛ مما أدى إلى خسارة ما بين ١,٥ و ٢ تريليون في هذا القطاع. وفي أغلب الأحيان، يتم إساءة استخدام ممارسة "الاختيار والحكم المهني" في المحاسبة من خلال حجب متعمد للمعلومات الحيوية والتلاعب بالأرقام المحاسبية من قبل الشركات؛ وهذا له تأثيراً سلبياً على مستخدمي المعلومات المحاسبية الذين يتم خداعهم لاتخاذ قرارات استثمارية خاطئة (Strakova & Zvarikova, 2021). وفي سوق مثل السوق السعودية، تتزايد حالات ممارسات المحاسبة الإبداعية، إما من خلال التلاعب على أساس الاستحقاق أو التلاعب بالأنشطة الحقيقية، أو ما يسمى بإدارة الأرباح القائمة على النقد (مسعود وآخرون، ٢٠١٧). في حين أن التلاعب على أساس الاستحقاق ليس له أي تأثير كبير على التدفق النقدي للشركة وتقييمها، ولكن التلاعب بالأنشطة الحقيقية يؤدي إلى تغييرات في العمليات التجارية العادية، كما ويؤثر على التدفق النقدي المستقبلي للشركة وتقييمها.

وبعد فضيحة Enron المالية، أصبحت الإصلاحات الرئيسية حتمية لمعالجة نقاط الضعف في هيكل حوكمة الشركات، حيث أخذت الولايات المتحدة الأمريكية زمام المبادرة في إصلاح إدارة الشركات من خلال إدخال قانون Sarbane-Oxley Act في العام ٢٠٠٢. وقد اتبعت العديد من البلدان الأخرى (المتقدمة والنامية على حد سواء) هذه الخطوة لإنقاذ أسواق رأس المال والاقتصادات بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم كل من قوانين إدارة الشركات القطاعية وغير القطاعية في أوقات مختلفة لتوليد ثقافة الإدارة الجيدة للشركات وجودة التقارير المالية. وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الهيئات التنظيمية المختلفة، استمرت بلا هوادة حالات التلاعب المحاسبي والتقارير المالية الاحتيالية. وعليه، يرى أصحاب المصلحة فشلاً ذريعاً لآليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (Olojede, Iyoha, & Egbide, 2020).

وللكشف عن أثر الحوكمة المؤسسية على المحاسبة الإبداعية، فقد أجرى Gulzar & Zongion (2011) دراسة على عينة من ١٠٠٩ شركة مدرجة في بورصة Shanghai and Shenzhen للأوراق المالية بالصين، باستخدام نموذج جونز المعدل Modified Jones للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات، ومؤشر الحوكمة لتحديد مستوى الحوكمة المؤسسية للشركات المبحوثة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن خصائص حوكمة الشركات تلعب دوراً حيوياً في الحد من إدارة الأرباح كأحد أشكال المحاسبة الإبداعية. وأجرى Alghamdi (2012) دراسة لتحديد دور الحوكمة المؤسسية والمراجعة الخارجية في الحد من إدارة الأرباح في السوق المالي السعودي مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتكونت عينة الدراسة من (١٥) فرداً من بينهم أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة المراجعة والمدققون الخارجيون وأعضاء هيئة التدريس. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لكل من الحوكمة المؤسسية والمراجعة الخارجية في الحد من إدارة الأرباح في السوق المالي السعودي.

كما أجرى بله (٢٠١٣) دراسة هدفت معرفة دور الحوكمة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال رفع كفاءة أداء الشركات وجودة المعلومات المحاسبية. ولقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وإعداد استبانة تم توزيعها على عينة بلغت (٤٦) عضو مجلس إدارة ومدير عام، ونائب مدير عام، ومدير مالي يعملون في (٥٩) شركة مدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية بالسودان. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دوراً لحوكمة الشركات في رفع كفاءة الأداء المالي والإداري، ودور فعال في تحديد جودة المعلومات المحاسبية وتقليل ممارسة المحاسبة الإبداعية. كما أجرى Badru (2013) دراسة في واقع بيئة الأعمال الماليزية لفحص العلاقة بين حوكمة الشركات وممارسة المحاسبة الإبداعية. وفي هذه الدراسة تم قياس ممارسة المحاسبة الإبداعية باستخدام ثلاث مقاربات، وهي: وجود نفقات تقديرية غير طبيعية، وتكلفة إنتاج غير دقيقة، وتدفق نقدي غير طبيعي. كما تم قياس حوكمة الشركات من خلال مؤشر الحوكمة المعتمد في ماليزيا (MCG Index). وتكونت عينة الدراسة من أفضل ١٠٠ شركة ذات تصنيف مرتفع بناءً على مؤشر حوكمة الشركات. وأظهرت النتائج أن متغيرات حوكمة الشركات فعالة في تقييد ممارسة المحاسبة الإبداعية.

كما أجرت (Mudel 2016) دراسة لتحديد دور حوكمة الشركات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث قامت باختيار عينة من (١٠) شركات مساهمة مدرجة في سوق الأوراق المالية في الهند، وتم قياس حوكمة الشركات من خلال مؤشر الشفافية والافصاح TDI، أما قياس المحاسبة الإبداعية فقد تم من خلال مؤشرات الأداء مثل Tobin's Q والعائد على الاستثمار ROA والعائد على رأس المال المستخدم ROCE ونسبة الديون إلى حقوق الملكية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى حوكمة الشركات ومستوى ممارسة المحاسبة الإبداعية. كما وجاءت دراسة Abbad et al. (2016) فقد بحثت في تأثير جودة حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في الأردن. حيث استخدم الباحثون بيانات جميع الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ والبالغ عددها (١٣٢) شركة. ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن إدارة الأرباح كأحد أشكال المحاسبة الإبداعية تتأثر سلباً بجودة حوكمة الشركات. أما دراسة (Feng & Huang 2020) فقد أجريت على (١٢٠) شركة غير مالية في الولايات المتحدة الأمريكية للكشف عن أثر الحوكمة المؤسسية على ممارسات المحاسبة الإبداعية باستخدام نموذج الاستحقاقات التقديرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن آلية حوكمة الشركات تمثل أداة فعالة للإشراف على الإدارة في عملية المحاسبة المالية وذلك فقط في حالة الشركات ذات الممارسات الواضحة والعالية للمحاسبة الإبداعية وخاصةً في الأسواق الناشئة.

وهدفت دراسة (Olojede and Erin 2021) إلى البحث في تأثير آليات حوكمة الشركات على ممارسات المحاسبة الإبداعية في نيجيريا بعد سن قانون مجلس التقارير المالية النيجيري (FRCN) لعام ٢٠١١. وباستخدام عينة من (٧٠) شركة مدرجة في السوق المالي، قاما الباحثان بفحص تأثير آليات حوكمة الشركات على المحاسبة الإبداعية باستخدام نموذج الاستحقاقات التقديرية ومؤشر الحوكمة. وأظهرت النتائج أن فعالية آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية قد تحسنت بشكل ملحوظ مع سن هذا القانون. وخلصت الدراسة إلى أن التدخل التنظيمي يساهم في آلية حوكمة الشركات الفعالة والتي بدورها تقلل من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

أما دراسة باناصر والصائغ (٢٠٢١) فقد هدفت إلى التعرف على دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركات قطاع الاتصالات بالرياض. واستخدمت الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع الاستبانة على عينة بلغ قوامها (٧٠) عضواً من أعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين والخارجيين والمحاسبين في الشركات المبحوثة. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: أن تفعيل دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات والمراجعة الداخلية، واستقلال وكفاءة المراجع الخارجي والتزامه بقواعد سلوك وأداب المهنة يساهم بشكل كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

من تتبع الدراسات السابقة، يمكننا ملاحظة حداثة هذا الموضوع عالمياً وعربياً ومحدودية الدراسات السابقة ذات العلاقة، مما قد يشكل فجوة بحثية في هذا السياق. وفي دراسات البيئة العربية تحديداً كدراسة (Alghamdi 2012) ودراسة بلة (٢٠١٣) ودراسة باناصر والصائغ (٢٠٢١) ودراسة (Abbad et al. 2016)، نلاحظ أنها استخدمت الاستبانة كأداة لقياس حوكمة الشركات والمحاسبة الإبداعية دون الاستناد لبعض النماذج المتعلقة بقياس هذين المتغيرين كما هو في الدراسات الأجنبية. وعليه، ستعمد الدراسة الحالية إلى سد هذا النقص باستخدام النماذج الملائمة في القياس وصولاً إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية لواقع البيئة السعودية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة كافة الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي السعودي الرئيس والبالغ عددها ٢١١ شركة. وقد قام الباحث باستبعاد شركات قطاع المصارف والخدمات المالية وكذلك شركات قطاع التأمين والبالغ عددها (٤٢) شركة، وذلك في ضوء خصوصية هذين القطاعين في المعايير المحاسبية والأنظمة المالية المعتمدة بالسعودية. ومن خلال البيانات المتاحة في القوائم المالية خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٢) تم تجميع البيانات المطلوبة لأغراض التحليل باختيار عينة من (١٠٠) شركة من أصل (١٦٩) وبالطريقة الطبقية العشوائية لتمثيل جميع القطاعات في السوق المالي محل الدراسة.

نماذج القياس:

نموذج مؤشرات المحاسبة الإبداعية:

تعددت النماذج المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية من الشركات، ومن أبرز هذه النماذج (Jones, 2012): نموذج جونز المعدل (1995)، ونموذج (Ress, 1996)، ونموذج Kothari (2005)، ونموذج (Raman and Shahrur, 2008)، وأخيراً نموذج مؤشر التلاعب لـ (Beneish, 1999). ويعتبر الأخير -والذي سيتم استخدامه لغايات هذه الدراسة- من النماذج الأكثر دقة في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية؛ كونه يقوم على استخدام نماذج الاحتمالية والنماذج اللوغارتمية لمجموعة من المتغيرات جنباً إلى جنب مع الانحدار الخطي لتحديد التغير في الاستحقاق الكلي. وعليه، فإن نموذج Beneish هو نموذج رياضي يستخدم ثمانية نسب مالية لتحديد ما إذا كانت الشركة قد تلاعبت بأرباحها، ويتم استخدامه كأداة للكشف عن الاحتيال المالي. حيث يتم إنشاء المتغيرات من البيانات الواردة في البيانات المالية للشركة، وبمجرد حسابها، يتم إنشاء مؤشر يسمى "مؤشر التلاعب" M-Score لوصف درجة التلاعب بالأرباح. ويعتقد Beneish أن الشركات تتحرف للتلاعب بالأرباح إذا كان لديها نمو كبير في المبيعات، وتدهور في هوامش الربح الإجمالية، وزيادة في نفقات التشغيل والمديونية. وفيما يلي شرحاً للنسب المالية الثمانية للنموذج (Beneish, 1999):

١- مؤشر طول فترة التحصيل للذمم المدينة (DSRI) Days' Sales in Receivables Index:

قد تشير الزيادة الكبيرة في هذا المؤشر إلى التعرف السريع على الإيرادات لتضخيم الأرباح. ويمكن حساب هذا المؤشر على النحو الآتي:

$$DSRI = \frac{\text{صافي حساب الدائنين في السنة الحالية} \div \text{مبيعات السنة الحالية}}{\text{صافي حساب الدائنين في السنة السابقة} \div \text{مبيعات السنة السابقة}}$$

٢- مؤشر الهامش الإجمالي (GMI) Gross Margin Index:

حيث يعطي تراجع هذا المؤشر إشارة سلبية حول آفاق الشركة ويخلق حافزاً لتضخيم الأرباح. ويمكن حساب هذا المؤشر كالاتي:

$$GMI = \frac{\text{مبيعات السنة السابقة} - \text{تكلفة البضاعة المباعة للسنة السابقة}}{\text{مبيعات السنة الحالية} - \text{تكلفة البضاعة المباعة للسنة الحالية}}$$

٣- مؤشر جودة الأصول (AQI) Asset Quality Index: تشير الزيادة في الأصول طويلة الأجل (على سبيل المثال، رسملة التكاليف)، بخلاف العقارات والمعدات، بالنسبة إلى إجمالي الأصول، إلى أن الشركة قد زادت مشاركتها في إرجاء التكلفة لتضخيم الأرباح. ويمكن حساب هذا المؤشر على النحو الآتي:

$$AQI = \frac{[1 - (\text{الأصول المتداولة للسنة الحالية} + \text{الأصول الثابتة للسنة الحالية}) \div (\text{إجمالي الأصول للسنة الحالية})]}{[1 - (\text{الأصول المتداولة للسنة السابقة} + \text{الأصول الثابتة للسنة السابقة}) \div (\text{إجمالي الأصول للسنة السابقة})]}$$

٤- مؤشر نمو المبيعات (SGI) Sales Growth Index: حيث أن نمو المبيعات المرتفع لا يعني التلاعب ولكن الشركات ذات النمو المرتفع من المرجح أن ترتكب الاحتيال المالي؛ لأن وضعها المالي واحتياجات رأس المال تضغط على المديرين لتحقيق أهداف الأرباح. وإذا واجهت الشركات خسائر كبيرة في أسعار الأسهم عند أول إشارة إلى التباطؤ، فقد يكون لديها حوافز أكبر للتلاعب بالأرباح. ويمكن حساب هذا المؤشر على النحو الآتي:

$$SGI = \frac{\text{مبيعات السنة الحالية}}{\text{مبيعات السنة السابقة}}$$

٥- مؤشر الإهلاك (DEPI) Depreciation Index: ويؤدي انخفاض مستوى الإهلاك بالنسبة إلى صافي الأصول الثابتة إلى زيادة احتمال قيام الشركة بمراجعة العمر الإنتاجي المقدر للأصول صعوداً، أو اعتماد طريقة جديدة لزيادة الدخل. ويمكن حساب هذا المؤشر كالتالي:

$$DEPI = \frac{\text{معدل الإهلاك في السنة السابقة}}{\text{معدل الإهلاك في السنة الحالية}}$$

٦- النفقات العامة والإدارية للمبيعات (SGAI) Sales, General and Administrative Expenses: قد يفسر المحللون الزيادة غير المتناسبة في النفقات العامة والإدارية بالنسبة للمبيعات على أنها إشارة سلبية حول الأفاق المستقبلية للشركة، وبالتالي خلق فكرة إبداعية لتضخيم الأرباح. ويمكن حساب هذا المؤشر على النحو الآتي:

$$SGAI = \frac{\text{المصاريف العامة والإدارية للمبيعات للسنة الحالية}}{\text{المصاريف العامة والإدارية للمبيعات للسنة السابقة}}$$

٧- مؤشر الرافعة المالية (LVGI) Leverage Index: يتم قياس الرافعة المالية على أنها إجمالي الدين بالنسبة إلى إجمالي الأصول، بحيث أن زيادة الرافعة المالية يؤدي إلى خلق حافز للتلاعب بالأرباح من أجل الوفاء بتعهدات الديون. ويمكن حساب هذا المؤشر كالتالي:

$$LVGI = \frac{(\text{المطلوبات المتداولة للسنة الحالية} + \text{الديون طويلة الأجل للسنة الحالية}) \div (\text{إجمالي الأصول للسنة الحالية})}{(\text{المطلوبات المتداولة للسنة السابقة} + \text{الديون طويلة الأجل للسنة السابقة}) \div (\text{إجمالي الأصول للسنة السابقة})}$$

٨- إجمالي المستحقات إلى إجمالي الأصول (TATA) Total Accruals to Total Assets: يتم حساب إجمالي المستحقات على أنها التغيير في رأس المال العامل (بخلاف النقد) مطروحاً من الإهلاك بالنسبة لإجمالي الأصول. حيث تعكس المستحقات، أو جزء منها، المدى الذي يتخذ فيه المديرون

خيارات محاسبية تقديرية لتغيير الأرباح؛ وبالتالي، يرتبط المستوى الأعلى من المستحقات باحتمالية أكبر للتلاعب بالأرباح. ويمكن حساب هذا المؤشر للسنة الحالية كالتالي:

$$TATA = \frac{[\text{التغير في حسابات راس المال العامل} - \text{التغير في النقدية} - \text{الإهلاك}]}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ولحساب قيمة "مؤشر التلاعب" M-Score يتم تطبيق المعادلة التالية:

$$M = -4.84 + 0.92 * DSRI + 0.528 * GMI + 0.404 * AQI + 0.892 * SGI + 0.115 * DEPI - 0.172 * SGAI - 0.327 * LVGI + 4.679 * TATA$$

وتشير قيمة "مؤشر التلاعب" M التي تقل عن -١,٧٨ إلى أن الشركة ليس لديها تلاعب في المعلومات المالية، كما تشير قيمة M التي تزيد عن -١,٧٨ إلى أن الشركة من المحتمل جداً وبشكل قوي أن يكون لديها تلاعب في المعلومات المالية (Beneish, 1999).

نموذج مؤشرات الحوكمة المؤسسية

استندت الدراسة الحالية في قياس الحوكمة المؤسسية للشركات عينة الدراسة إلى بعض الدراسات السابقة التي أجريت في البلدان المتقدمة والنامية بما في ذلك المملكة العربية السعودية (على سبيل المثال (Shammari & Al-Sultan, 2010; Akbar et al., 2016; Buallay et al., 2017; Khamis, et al., 2015; Alamri, 2018). حيث تم قياس الحوكمة المؤسسية للشركات باستخدام ست متغيرات وهي:

- ١- حجم مجلس الإدارة (CG1): تم ترميزه بإعطاء القيمة (٠) إذا لم يكن أعضاء مجلس الإدارة بين ٣ و ١١ عضواً و(١) بخلاف ذلك.
- ٢- ملكية أكبر مساهم (CG2): تم ترميزه بإعطاء القيمة (٠) إذا كان المساهم لديه أكثر من ٢٠٪ من أسهم الشركة و(١) بخلاف ذلك.
- ٣- ملكية الإدارة (CG3): تم ترميزه بإعطاء القيمة (٠) إذا كان المدير التنفيذي لديه أكثر من ٢٠٪ من أسهم الشركة و(١) بخلاف ذلك.
- ٤- ملكية أكبر ثلاثة مساهمين (CG4): تم ترميزه بإعطاء القيمة (٠) إذا كان أكبر ثلاثة مساهمين لديهم أكثر من ٥٠٪ من أسهم الشركة و(١) بخلاف ذلك.
- ٥- استقلالية مجلس الإدارة (CG5): تم ترميزه بإعطاء القيمة (٠) إذا لم يتم التحكم في أعضاء مجلس الإدارة من قبل أكثر من ٥٠٪ من المديرين الخارجيين المستقلين و(١) بخلاف ذلك.
- ٦- الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة (CG6): تم ترميزه بإعطاء القيمة (٠) إذا لم يكن هناك فصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي و(١) بخلاف ذلك.

وبالتالي، فإن الدرجة الإجمالية لمؤشر CG تبلغ ٦ نقاط وهي أعلى درجة يمكن تحقيقها من الشركات، وبعد ذلك، تم حساب مؤشر الحوكمة CG للشركة كنسبة مئوية من إجمالي النقاط.

وفي ضوء وجود تأثير لعمر الشركة بالسنوات (لوغاريتم العمر Log_{age})، وحجمها (لوغاريتم حجم الأصول Log_{size})، ومعدل العائد على الأصول (Return on Assests (ROA)) على متغيري الدراسة، فقد تم ادخالهم كمتغيرات ضابطة في نماذج التحليل المستخدمة أسوةً ببعض الدراسات السابقة (Gulzar & Zongiun, 2011; Feng & Huang, 2020; Olojede and Erin, 2021).

وعليه، سيتم اختبار نموذجي الدراسة التاليين:

$$M = \beta_0 + \beta_1 CG + \beta_2 \text{Log}_{age} + \beta_3 \text{Log}_{size} + \beta_4 ROA + \varepsilon$$

$$M = \beta_0 + \beta_1 CG_1 + \beta_2 CG_2 + \beta_3 CG_3 + \beta_4 CG_4 + \beta_5 CG_5 + \beta_6 CG_6 + \beta_7 \text{Log}_{age} + \beta_8 \text{Log}_{size} + \beta_9 ROA + \varepsilon$$

حيث أن: M: مقياس درجة ممارسة المحاسبة الإبداعية (مؤشر التلاعب)؛ CG: مقياس درجة حوكمة الشركة؛ β_0 : ثابت خط الإنحدار؛ B_i : معامل الإنحدار (الميل)؛ Log_{age} : اللوغاريتم الطبيعي لعمر الشركة؛ Log_{size} : اللوغاريتم الطبيعي لحجم أصول الشركة؛ ROA: معدل العائد على الأصول للشركة، CG1: حجم مجلس الإدارة؛ CG2: ملكية أكبر مساهم؛ CG3: ملكية الإدارة؛ CG4: ملكية أكبر ثلاثة مساهمين؛ CG5: استقلالية مجلس الإدارة؛ CG6: الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ε : الخطأ المعياري.

عرض النتائج ومناقشتها:

الإحصاءات الوصفية:

جدول (١): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (ن=١٠٠)

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مؤشر طول فترة التحصيل للذمم المدينة (DSRI)	٠,٨٨٩	٠,٤٣٦
مؤشر الهامش الإجمالي (GMI)	١,١١٥	٠,٤٣٣
مؤشر جودة الأصول (AQI)	١,٤٢	٠,٢٥٦
مؤشر نمو المبيعات (SGI)	١,٠٢٨	٠,٢٢١
مؤشر الإهلاك (DEPI) Depreciation	٠,٩٨٨	٠,٣٦٨
المبيعات والنفقات العامة والإدارية (SGAI)	٠,٩٨٧	٠,٣٠٩
مؤشر الرافعة المالية (LVGI)	١,١١	٠,٦٧٢
إجمالي المستحقات إلى إجمالي الأصول (TATA)	٠,٠٥٦-	٠,١١٢
مؤشر التلاعب M-score	٢,٢٣-	٢,٥٦٩
حجم مجلس الإدارة (CG1)	٠,٣٧	٠,٤٨٥
ملكية أكبر مساهم (CG2)	٠,٣٩	٠,٤٩
ملكية الإدارة (CG3)	٠,٤٩	٠,٥٠٢
ملكية أكبر ثلاثة مساهمين (CG4)	٠,٦٧	٠,٤٧٣
استقلالية مجلس الإدارة (CG5)	٠,٦٣	٠,٤٨٥
الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (CG6)	٠,٤٥	٠,٥
مؤشر الحوكمة %CG	٠,٥٠	٠,٤٦
لوغاريتم عمر الشركة Log _{age}	٦,٠٣	٢,٠٨
لوغاريتم حجم الشركة Log _{size}	٩,٢٣٦	٣,٢١٦
معدل العائد على الأصول ROA	٠,٠٨٥	٠,١٤٢

تشير النتائج الواردة في الجدول (١) أن مؤشر التلاعب للشركات المبحوثة قد بلغ (-٢,٢٣)؛ وتدل هذه القيمة والتي هي أقل من (-١,٧٨) حسب المقياس المستخدم بالدراسة الحالية إلى أن هذه الشركات ليس لديها تلاعب بالمعلومات المالية، ولكن بالنظر إلى قيمة الانحراف المعياري التي بلغت (٢,٥٦٩) يظهر لنا التشتت الواضح بين هذه الشركات في ضوء مؤشر التلاعب. وعليه، تم احتساب هذا المؤشر لكل شركة وتصنيفها في ضوءه على أساس ممارسة المحاسبة الإبداعية من خلال التلاعب بالمعلومات المالية من عدمه، وتبين من النتائج التفصيلية أن (٣٦) شركة من أصل (١٠٠) شركة مبحوثة لديها مؤشر تلاعب يزيد عن القيمة (-١,٧٨)؛ مما يشير إلى ممارستها للمحاسبة الإبداعية. وقد تعزى هذه النتيجة إلى وجود

دوافع لدى هذه الشركات تحفزها على ممارسة المحاسبة الإبداعية، حيث أظهرت الدراسات السابقة في واقع بيئة أعمال الشركات المساهمة السعودية أن الحصول على المنافع الإدارية والتهرب الضريبي والركوي، الحفاظ على مستوى أسعار الأسهم في سوق المال بالتوازي مع تحقيق منافع ذاتية للإدارة (القرني، ٢٠١٠؛ باعجاجة وخليفة، ٢٠١٥؛ مسعود وآخرون، ٢٠١٧).

وأما فيما يتعلق بمؤشر الحوكمة CG، فتشير النتائج إلى أنه قد بلغ (٥٠٪) مما يدل على وجود درجة متوسطة من الحوكمة لدى الشركات المبحوثة، كما تشير قيمة الانحراف المعياري (٠,٤٦) إلى وجود تفاوت بين الشركات في قيمة هذا المؤشر؛ حيث تشير النتائج التفصيلية أن عدد الشركات التي لديها مؤشر حوكمة يزيد عن (٨٠٪) قد بلغ (٤٨) شركة فقط من أصل ١٠٠ شركة مبحوثة.

اختبار نموذجي الدراسة:

لاختبار نموذجي الدراسة للكشف عن أثر الحوكمة المؤسسية على ممارسة المحاسبة الإبداعية، تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد التدريجي بعد التأكد من شروط تطبيقه على بيانات الدراسة. حيث أظهرت نتائج اختباري كولمجروف-سميرنوف وشابيرو ولك Kolmogorov-Smirnov and Shapiro-Wilk اعتدالية توزيع بيانات متغيرات نموذج الدراسة، حيث كانت قيم هذين الاختبارين غير دالة إحصائياً (مستوى الدلالة أكبر من ٠,٠٥). كما كان هنالك ارتباط دال إحصائياً بين متغيرات الدراسة ولكنه ارتباط ضعيف نسبياً (يقل عن ٣٠٪).

كما أظهرت نتائج تحليل التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity analysis أن جميع المتغيرات التي تم إدخالها في نماذج الانحدار لها قيم لعامل تضخم التباين (VIF) أقل من (٢,٥). وهذا بدوره يشير إلى غياب التداخل الخطي المتعدد لبيانات الدراسة (المتغيرات الداخلة في نموذج الانحدار مرتبطة بشكل كبير ببعضها البعض). وبهدف تحديد القيم المتطرفة في بيانات الدراسة، تم استخدام اختبار ماهالانوبيس Mahalanobis والذي أشار إلى عدم وجود قيم متطرفة في البيانات يمكن أن تؤثر على نموذج الانحدار.

وفيما يتعلق بتوزيعات الانحدار المعيارية للبواقي Regression standardized residual لبيانات الدراسة، فقد أظهر نموذج الانحدار توزيعات طبيعية، وذلك نظراً لأن نقاط البيانات كانت على طول خط قطري مستقيم من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين، وهذا يشير إلى عدم وجود انحرافات عن الوضع الطبيعي. كما أظهرت نتائج مخطط التشتت للبواقي Scatterplot of the residuals، أن الجزء الأكبر من نقاط البيانات بين (-١) و(١). كما لم يلاحظ أي قيم متطرفة في مخطط التشتت حيث كانت جميع نقاط البيانات أقل من (٣) وأعلى من (-٣).

وعليه، فقد تم استيفاء جميع افتراضات تطبيق اختبار الانحدار في هذه الدراسة. ويبين الجدول رقم (٢) أبرز نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٢): نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد التدريجي لأثر الحوكمة المؤسسية على مستوى ممارسة المحاسبة الإبداعية

مستوى ممارسة المحاسبة الإبداعية M-score			متغيرات الدراسة المستقلة
مستوى الدلالة	قيمة t	β المعيارية	
النموذج الأول			
**٠,٠٠١	٨,٨٧٥	٠,٤٣٦-	مؤشر الحوكمة %CG
٠,٤٣٢	١,٦٤٣	٠,٢٠٢	لوغاريتم عمر الشركة Log _{age}
**٠,٠٠٣	٦,٧٨٦	٠,٣٢١	لوغاريتم حجم الشركة Log _{size}
**٠,٠٠٥	٥,٦٤٢	٠,٢٤٨	معدل العائد على الأصول ROA
٠,٧٢١			الثابت
**٠,٤٥٩			معامل الارتباط المعدل
**١٢,٨٠٣			قيمة F
النموذج الثاني			
**٠,٠٠٠	١١,٠٩٢	٠,٣٤٦-	حجم مجلس الإدارة (CG1)
٠,٦٧٣	٢,٤٦٢	٠,٠٨٩-	ملكية أكبر مساهم (CG2)
**٠,٠٠٨	٧,٢٢١	٠,٢٨٧-	ملكية الإدارة (CG3)
٠,١٠٦	٢,٠٠٨	٠,١٢٣-	ملكية أكبر ثلاثة مساهمين (CG4)
**٠,٠٠٠	١٤,٦٦١	٠,٣٣٢-	استقلالية مجلس الإدارة (CG5)
**٠,٠٠٣	٩,٣٢٢	٠,٢٥٨-	الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (CG6)
٠,٥٤٨	٠,٨٨٩	٠,١١٢	لوغاريتم عمر الشركة Log _{age}
**٠,٠٠٠	١٦,١١٤	٠,٢٢٦	لوغاريتم حجم الشركة Log _{size}
**٠,٠٠٠	١١,٦٧٢	٠,٣٠١	معدل العائد على الأصول ROA
٠,٦٨٨			الثابت
**٠,٣٨٩			معامل الارتباط المعدل adjR ²
**١٧,٥٦٩			قيمة F

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq ٠,٠١$)

يتبين من النتائج الواردة في الجدول رقم (٢) والخاصة بفحص النموذج الأول للدراسة الحالية أن نموذج الانحدار بين متغيري مؤشر الحوكمة CG ومؤشر التلاعب M-score مع وجود المتغيرات الضابطة كان دال إحصائياً؛ حيث بلغت قيمة الإحصائي F (١٢,٨٠٣) وبمستوى دلالة أقل من ٥٪. كما تشير قيمة معامل الارتباط المعدل والبالغة (٠,٤٥٩) أن ٤٥,٩٪ من التباين في مستوى ممارسة المحاسبة

الإبداعية من الشركات المبحوثة يمكن تفسيره من خلال مستوى تبنيها للحوكمة المؤسسية. وفي ضوء قيمة β المعيارية والبالغة (-٤٣٦,٠) وبمستوى دلالة (٠,٠٠١)، يمكننا القول بأن هناك أثر سلبي دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq ٠,٠٥$) لمستوى تبني الشركات المبحوثة للحوكمة المؤسسية على درجة ممارستها للمحاسبة الإبداعية؛ أي كلما كان مستوى تبني الحوكمة المؤسسية أعلى كلما أثر ذلك على الحد من ممارسة الشركات للمحاسبة الإبداعية من خلال التلاعب بالبيانات المالية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة كدراسة (Gulzar & Zongiun (2011)، ودراسة (Badru (2013)، ودراسة (Feng & Huang (2020)، ودراسة (Olojede and Erin (2021) التي أظهرت وجود دور وأثر هام للحوكمة المحاسبية في الحد من ظاهرة ممارسة المحاسبة الإبداعية لدى الشركات. ولكن لم تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Alghamdi (2012) التي أظهرت عدم وجود تأثير للحوكمة على ممارسة المحاسبة الإبداعية في واقع بيئة الشركات المساهمة السعودية، وقد يعزى ذلك إلى التباين في استخدام أدوات القياس، حيث استخدمت دراسة (Alghamdi (2012) مقياس التقرير الذاتي (الاستبانة) كأداة لجمع البيانات، في حين استخدمت الدراسة الحالية نماذج قياس مخصصة لغرض قياس الحوكمة المؤسسية والمحاسبة الإبداعية والتي تتسم تكون عادة أكثر دقة وموثوقية في القياس مقارنةً مع مفاييس التقرير الذاتي.

ويمكن تفسير وجود تأثير واضح للحوكمة المؤسسية في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية في أن الحوكمة المؤسسية تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين، وتوفر الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة، وتحديد وسائل تحقيقها ومراقبة الأداء. ومن الناحية العملية، فإن الحوكمة المؤسسية معنية بالآليات التي يتبناها مجلس الإدارة للحفاظ على مصالح أصحاب المصلحة، ولا سيما المساهمين. كما أنها تمكن من التعامل مع المشاكل الناشئة عن فصل الملكية عن الإدارة، حيث يكمن الجوهر الأساس في هذا السياق، في خفض تكلفة الوكالة الناتجة عن تباين المصالح بين المديرين والمساهمين. ومن جهة أخرى، تؤدي الحوكمة المؤسسية إلى ثقافة الشفافية والمساءلة والوعي، والتي تعتبر ذات أهمية قصوى لبقاء ونمو الأعمال على المدى الطويل وإرضاء جميع أصحاب المصلحة. من هنا، فإن الحوكمة المؤسسية الجيدة لا تشجع الشركات على ممارسات المحاسبة الإبداعية؛ كونها تتطلب إطاراً قانونياً وتنظيماً ومؤسسياً سليماً يمكن المشاركين في السوق الاعتماد عليه عند إقامة علاقاتهم التعاقدية.

كما يتبين من النتائج الواردة في الجدول رقم (٢) والخاصة بفحص النموذج الثاني للدراسة الحالية أن نموذج الانحدار بين المتغيرات الست لمؤشر الحوكمة CG ومؤشر التلاعب M-score مع وجود المتغيرات الضابطة كان دال إحصائياً؛ حيث بلغت قيمة الإحصائي F (١٧,٥٦٩) وبمستوى دلالة أقل من ٥%. كما تشير قيمة معامل الارتباط المعدل والبالغة (٠,٣٨٩) أن (٣٨,٩٪) من التباين في مستوى ممارسة المحاسبة الإبداعية من الشركات المبحوثة يمكن تفسيره من خلال مستوى تبنيها في لمتغيرات مؤشر الحوكمة المؤسسية باستثناء متغيري ملكية أكبر مساهم (CG2) ومتغير ملكية أكبر ثلاثة مساهمين (CG4). وفي ضوء قيم β المعيارية، نلاحظ أن حجم مجلس الإدارة (CG1) كان الأعلى تأثيراً في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية ($\beta = -٠,٣٤٦$)، تلاه متغير استقلالية مجلس الإدارة (CG5) ($\beta = -$

ومن ثم متغير ملكية الإدارة (CG3) ($\beta = 0,287$)، وأخيراً متغير الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (CG6) ($\beta = 0,258$). وعليه، هناك أثر ودور إيجابي لمستوى تبني الشركات المبحوثة لبعض متغيرات مؤشر الحوكمة المؤسسية في الحد من ممارستها للمحاسبة الإبداعية.

ومن الناحية النظرية والتطبيقية، تعتبر هذه النتيجة منطقية، حيث أن حجم مجلس الإدارة المناسب يمكن أن يسهم في الحد من أن يهيمن المدراء التنفيذيون أو المالكون لأكثر عدد من الأسهم على المجالس الأصغر حجماً، حيث تضم المجالس الأكبر عادةً مجموعة متنوعة من الأعضاء ومن مواقع مختلفة، وبالتالي زيادة القدرة على مراقبة أنشطة المجلس وقراراته (Gulzar & Zongiun, 2011). كما أنه ووفقاً لنظرية الوكالة، فإن وجود مديرين خارجيين (زيادة استقلالية مجلس الإدارة) قد يؤثر على جودة معلومات المديرين والقرارات التي يتخذونها، مما قد يؤدي إلى تحسين الأداء والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (Alghamdi, 2012). وبشكل عام، أظهرت نتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة بأن المجالس التي تضم نسبة عالية من المديرين الخارجيين المستقلين تعزز نزاهة عملية إعداد التقارير المالية وتوفر ضماناً أكبر للمساهمين بشأن جودة الأرباح المبلغ عنها وبالتالي الحد من ممارسات الاحتياطي المالي أو المحاسبة الإبداعية (Gulzar & Zongiun, 2011; Badru, 2013; Feng & Huang, 2020; Olojede and Erin, 2021).

وفي سياق تأثير ملكية الإدارة، فإن الملكية الإدارية المنخفضة توفر هيكلاً مناسباً لإدارة الشركات، الذي يؤدي إلى جودة عالية لإعداد التقارير المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات (Alghamdi, 2012). وأما فيما يتعلق بالفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، فقد نص النظام السعودي لقواعد حوكمة الشركات على الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي في الشركة (لائحة حوكمة الشركات، ٢٠٢٣). وهذا قد يكون مفيداً في ضمان ألا يمتلك الرئيس التنفيذي سلطة مفرطة للتعامل مع العمليات التجارية اليومية للشركات. وبمعنى آخر، فإن عدم الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي تعتبر فرصة لتركيز السلطة التنفيذية التي يمكن أن تؤدي إلى عبث الإدارة؛ وبالتالي، فإن هذا الفصل قد يوفر مراقبة أكثر فعالية. فوفقاً لنظرية الوكالة، يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة مستقلاً، نظراً لأن الرئيس التنفيذي الذي يتمتع بسلطة زائدة يمكن أن يتلاعب بسهولة بإدارة الأرباح للشركة (Feng & Huang, 2020).

كما تشير نتائج فحص نموذجي الدراسة بأن حجم الشركة ممثلاً بحجم أصولها له أثر إيجابي على مستوى ممارسة الشركات للمحاسبة الإبداعية، حيث بلغت قيمة β المعيارية الدالة إحصائياً (٠,٣٢١) في النموذج الأول و(٠,٢٢٦) في النموذج الثاني، كما تشير النتائج أيضاً إلى أن معدل العائد على الأصول له أثر إيجابي على مستوى ممارسة الشركات للمحاسبة الإبداعية، حيث بلغت قيمة β المعيارية الدالة إحصائياً (٠,٢٤٨) في النموذج الأول و(٠,٣٠١) في النموذج الثاني. في حين تشير النتائج إلى أن عمر الشركة لم يسهم في تفسير التباين في ممارسة المحاسبة الإبداعية بين الشركات المبحوثة. وعليه، فإن كلاً من حجم الشركة والعائد على الأصول يعتبران من العوامل المحفزة للشركات لممارسة المحاسبة الإبداعية. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (Olojede and Erin (2021) ولجميع المتغيرات الضابطة الثلاث.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ١- العمل من قبل الجهات المعنية بتطوير لائحة ممارسات حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية من خلال مراجعة المتطلبات وتطبيق المبادئ التوجيهية العملية ومراقبة تنفيذها من قبل الشركات المساهمة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- ٢- زيادة الوعي بمفهوم آليات الحوكمة المؤسسية ودورها في تطوير الاقتصاد والسوق السعودي.
- ٣- إزالة المعوقات وأوجه القصور المصاحبة لتطبيق الحوكمة الداخلية للشركات وخاصة المتعلقة بمؤشر الحوكمة المؤسسية ومتغيراته.
- ٤- تمكين هيئة السوق المالية من الإشراف على الشركات المساهمة السعودية التي تتضمن تقاريرها المالية مؤشرات قوية في ممارسة المحاسبة الإبداعية.
- ٥- تسريع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في جميع الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي؛ مما ينعكس على تحسين جودة التقارير المالية وتقليل ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- ٦- ضرورة أن تتبنى شركات التدقيق المحاسبي النماذج الحديثة في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، وزيادة مهارات وقدرات فرق التدقيق الخاصة بهم للعمل بهذه النماذج.
- ٧- إجراء دراسات مستقبلية بتناول العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والمحاسبة الإبداعية بوجود متغيرات وسيطة كجودة التقارير المالية أو لجان المراجعة الداخلية والخارجية أو غيرها.

المراجع العربية:

آل طه، صفوان قصي، عبد الحليم وصخر، نجات حميد. (٢٠١٨). التحول نحو الجوهر الاقتصادي على حساب الشكل القانوني ودوره في تحسين جودة الإبلاغ المالي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، ٢٤(١٠٨)، ٥٦٥-٥٩٦.

باعجاجة، سالم وخليفة، محمود. (١٤٣٢هـ). أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على متخذي القرارات الاستثمارية في سوق رأس المال السعودي. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، ٢٩(١)، ٣-٦٤.

باناصر، لميس والصايغ، مها. (٢٠٢١). دور الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركات قطاع الاتصالات بمدينة الرياض: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، ٤(١٥)، ١-٢١.

بله، سيد. (٢٠١٣). دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. المجلة العربية للاقتصاد والإدارة، ٨(٢٠١٣)، ٦٣-٧٣.

القرني، مسيون. (٢٠١١). دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

لائحة حوكمة الشركات. (٢٠٢٣). متاحة على الرابط:

<https://cma.org.sa/RulesRegulations/Regulations/Documents/CorporateGovernanceRegulationsAr.pdf>

مسعود، عبدالله عبادي، سالم كمال، وضاح وامبادي، سميرة. (٢٠١٧). أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة السعودية على أسعار الأسهم. مجلة إضافات اقتصادية، ٢(١)، ٤٦-٦٨.

المراجع الأجنبية:

Abbadi, S., Hijazi, Q. & Al-Rahahleh, R. (2016). Corporate governance and quality earnings management: Evidence from Jordan. Australian Accounting, Business and Finance Journal, 10(2), 54-75.

Abed IA, H., Ali, M., Haddad, H., Shehadeh, M., & Hasan, E. (2022). Creative accounting determinants and financial reporting quality: systematic literature review. Risks, 10(4):76-88.

-
-
- Adamikova, E., & Sedlakova, I. (2021). Impact of creative accounting on the company value: Empirical study for Slovakia. SHS Web of Conferences, 92(1), 1-11.
- Akbar, S., Poleti-Hughes, J., El-Faitouri, R. & Shah, S. (2016). More on the relationship between corporate governance and firm performance in the UK: Evidence from the application of generalized method of moments estimation. *Research in International Business and Finance*, 38, 417-429.
- Akyol, A. C. (2020). Corporate governance and fraud. In Baker, H. K., Purda-Heeler, L., & Saadi, S. (Ed.) *Corporate Fraud Exposed*, Emerald Publishing Limited, Bingley, 107-125.
- Alamri, A. (2018). Corporate governance as a moderator between strategic management accounting and firm performance: empirical evidence. *Research Journal of Finance and Accounting*, 9(8), 30-44.
- Alghamdi. S. (2012). Investigation into earnings management practices and the role of corporate governance and external audit in emerging markets: empirical evidence from Saudi listed companies. Durham theses, Durham University. Available at Durham E-Theses Online: <http://etheses.dur.ac.uk/3438/>
- Al-Shammari, B., & Al-Sultan, W. (2010). Corporate Governance and Voluntary Disclosure in Kuwait. *International Journal of Disclosure and Governance*, 7(3), 262-280.
- Badru, B. (2013). The effectiveness of corporate governance on real earnings management in selected Malaysian companies. Unpublished MSc Dissertation, Othman Yeop Abudullah Graduate School of Business, University of Utara, Malaysia.
- Beneish, M. (1999). The detection of earnings manipulation. *Financial Analysts Journal*, 55(5), 24-36.
- Bhasin, M. (2016). Survey of creative accounting practices: an empirical study. *Wulfenia*, 23, 143-162.
- Buallay, A., Hamdan, A., & Zureigat, Q. (2017). Corporate Governance and Firm Performance: Evidence from Saudi Arabia. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 11(1), 78-98.

-
-
- Cardoso, R., Lopes, R., & Bernardo, G. (2018). Public sector creative accounting: a literature review. *SSRN Electronic Journal*, 3, 1–21.
- Cugova, A., & Cug, J. (2020). Motivation for the use of creative accounting techniques in the conditions of the globalized business environment. *SHS Web of Conferences*, 74(1), 01004. EDP Sciences.
- Dandapani, K., & Shahrokhi, M. (2022). Guest editorial: Historical perspectives on corporate governance debate and introduction to the special issue on corporate governance and sustainability. *Managerial Finance*, 48(8), 1117-1122.
- Doan, A., Kun-Li, L., & Shuh-Chyi, D. (2020). State-controlled banks and income smoothing. do politics matter? *The North American Journal of Economics and Finance*, 51, 101057.
- Driel, H. (2019). Financial fraud, scandals, and regulation: A conceptual framework and literature review. *Business History*, 61(8), 1259-1299.
- Feng, Z., & Huang, H. (2020). Corporate governance and earnings management: A quantile regression approach. *International Journal of Finance and Economics*, 26(4), 5056-5072.
- Fizza, T., & Qaisar, A. M. (2015). Creative accounting and financial reporting: Model development and empirical testing. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 5(2), 544-551.
- Ghorbani, B., Mehrdad, G., Babak, J., & Ali, R. (2020). Big Bath and Insolvency. *Empirical Research in Accounting*, 10(1), 159–78.
- Girau, E., Bujang, I., Paulus Jidwin, A., & Said, J. (2022). Corporate governance challenges and opportunities in mitigating corporate fraud in Malaysia. *Journal of Financial Crime*, 29(2), 620-638.
- Graham, R., & Moore, J. (2018). The mitigation of high-growth-related accounting distortions after Sarbanes-Oxley. *Research in Accounting Regulation*, 30 (2), 82–94.
- Gupta, C., & Kumar, D. (2020). Creative accounting a tool for financial crime: a review of the techniques and its effects. [Journal of Financial Crime](#), 27(2), 397-411.

-
-
- IASB. (2018). Retrieved from: <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2018/03/iasb-completes-revisions-to-its-conceptual-framework/>
- Ismael, A. (2017). The impact of creative accounting techniques on the reliability of financial reporting with particular reference to Saudi auditors and academics. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(2), 283-300.
- Jones, Michael. (2012). *Creative accounting, fraud and international accounting scandals*. USA: John Wiley & Sons Ltd.
- Khamis, R., Hamdan, A. M., & Elali, W. (2015). The relationship between ownership structure dimensions and corporate performance: Evidence from Bahrain. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 9(4), 38-56.
- Mudel, S. (2016). A study to show the relation between creative accounting and corporate governance. Available at: <https://ssrn.com/abstract=2710567>.
- Olojede, P., & Erin, O. (2021). Corporate governance mechanisms and creative accounting practices: the role of accounting regulation. *International Journal of Disclosure and Governance*, 18, 207–222.
- Olojede, P., Iyoha, F., & Egbide, B. (2020). Corporate governance and creative accounting practices in the listed companies in Nigeria. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 24(4), 1-20.
- Oxford university press (2020). Lexico. Retrieved from: <http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/creative-accountancy>.
- Paniagua, J., Rivelles, R., & Sapena, J. (2020). Corporate governance and financial performance: The role of ownership and board structure. *Journal of Business Research*, 89(2), 229–234.
- Samanta, N. (2020). Convergence to shareholder primacy corporate governance: evidence from a leximetric analysis of the evolution of corporate governance regulations in 21 countries, 1995-2014. *Corporate Governance*, 19(5), 849-883.
- Solomon, J. (2020). *Corporate Governance and Accountability*. UK: John Wiley & Sons Inc.

-
-
- Strakova, L., & Zvarikova, K. (2021). Creative accounting: A short literature review. *Advances in Social Science, Education and Humanities Research*, 610, Proceedings of the 7th Annual International Conference on Social Science and Contemporary Humanity Development (SSCHD 2021).
- Tricker, B. (2019). *Corporate Governance: Principles, Policies, and Practices*. USA: Oxford University Press.
- Vladu, A., & Matis, D. (2010). Corporate governance and creative accounting: two concepts strongly connected? some interesting insights highlighted by constructing the internal history of a literature. *Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica*, 12(1), 332-346.
- Wokukwu, K. (2015), Creative accounting: unethical accounting and financial practices designed to boost earnings and to meet financial market expectations. *Journal of Business & Economics Policy*, 2(1), 39- 48.
- World Bank. (2011). Report on the observance of standards and codes in Nigeria (ROSC). *Nigerian Auditing and Accounting*. Retrieved from <http://www.worldbank.org/ifa/roscaanga.pdf> on May 22, 2022.
- Yang, D., Wang, J. & Chen, H. (2021). Earnings guidance: market pressure or corporate governance? Evidence from corporate innovation in China. *Nankai Business Review International*, 12(3), 409-433.

The Impact of Corporate Governance on Creative Accounting Practices: A Field Study on Listed Companies in Saudi Market

Dr. Ahmed Mohamed Al-Amri

Abstract

The current study aimed to reveal the impact of corporate governance in limiting creative accounting practices in the Saudi financial market. To achieve this, the manipulation index model for (Beneish, 1999) was used to determine the creative accounting practices of a sample of (100) companies listed in the Saudi financial market, and the corporate governance index was applied to measure the degree of application of governance by these companies. The results of the study showed that (36) out of (100) companies practice creative accounting according to the model used, and (48) of these companies surveyed have a governance index of more than (80%). The results also showed that there is a statistically significant negative effect of the level of corporate governance adopted by the surveyed companies on the degree of their practices of creative accounting. That is, the higher the level of adoption of corporate governance, the greater the impact on limiting companies' practice of creative accounting through manipulation of financial statements. In addition, the size of the board of directors had the highest impact on limiting the practice of creative accounting, followed by the variable of the independence of the board of directors, then the management ownership variable, and finally the variable of separation between the chairman of the board of directors and the CEO. In light of these results, a set of recommendations were set that may contribute to limiting the practice of creative accounting through some corporate governance mechanisms.

Keywords: creative accounting, corporate governance, corporations, Saudi Arabia.